

الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
شرف - إخاء - عدل

الوزارة الأولى

تأشيرات:

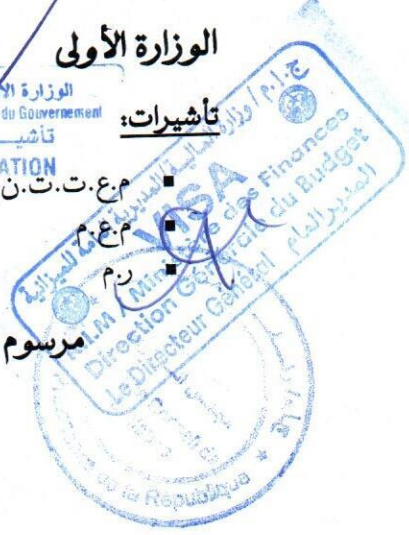
الوزارة الأولى - الوزارة العامة للحكومة  
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement  
تأشيرة التشريعية  
VISA LEGISLATION

م.ع.ت.ن.ج.ر.  
م.ع.م.  
ن.م.



180-2025

مرسوم رقم ..... و.أ.و.م / يتضمن تنظيم وسير عمل اللجنة المستقلة  
للمؤسسات والشركات العمومية



إن الوزير الأول؛

بناء على تقرير من وزير المالية؛

وبعد الاطلاع على؛

- ❖ دستور 20 يوليو 1991 المراجع سنوات 2006، 2012 و 2107؛
  - ❖ القانون رقم 05-2000 الصادر بتاريخ 18 يناير 2000 المتعلق بمدونة التجارة، المعدل والمكمل بالقانون رقم 022-2014 والقانون رقم 031-2015 والقانون رقم 008-2020 والقانون رقم 005-2021؛
  - ❖ القانون رقم 002-2025 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية؛
  - ❖ المرسوم رقم 157 - 2007 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 2007، المتعلق بمجلس الوزراء وبصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛
  - ❖ المرسوم رقم 138 - 2024 الصادر بتاريخ 02 أغسطس 2024، المتضمن تعيين الوزير الأول؛
  - ❖ المرسوم رقم 222 - 2025 الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2025، المتضمن تعيين بعض أعضاء الحكومة؛
  - ❖ المرسوم رقم 160 - 2024 الصادر بتاريخ 22 أغسطس 2024، المتعلق بتناوب الوزراء؛
  - ❖ المرسوم رقم 235 - 2024 الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 2024، المحدد لصلاحيات وزير الاقتصاد المالية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.
- وبعد استماع مجلس الوزراء بتاريخ 19 نوفمبر 2025.

يرسم

المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم، تطبيقاً لأحكام القانون رقم 2025 - 002 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية، إلى تحديد قواعد تنظيم وسير عمل اللجنة المستقلة للمؤسسات والشركات العمومية التي يتم إنشاؤها لدى الوزير المكلف بالمالية، ويُشار إليها فيما بعد باسم «اللجنة».

**المادة 2:** تُعد اللجنة هيئة جماعية تُعنى بدعم حكمة المؤسسات والشركات العمومية، وتعمل، في إطار المبادئ المتمثلة في الاستقلالية، والكفاءة، والنزاهة، والشفافية، على ترقية الحكامة الرشيدة من خلال تحسين آليات التعيين والرقابة والتقييم لأجهزة التسيير في الكيانات المعنية.

تمارس اللجنة مهامها باستقلال تام، مع احترام مبادئ الحياد، والعمل الجماعي، وعدم التحيز.

ويقع مقر اللجنة في نواكشوط.

**المادة 3:** يتولى الوزير المكلف بالمالية واللجنة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنسيق فعال لأنشطتهما، وذلك وفقاً لاختصاصاتهما المحددة بموجب أحكام القانون رقم 2025 - 002 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية.

### الفصل الأول: اختصاصات اللجنة المستقلة للمؤسسات والشركات العمومية

**المادة 4:** رغم كون المساعدة التي تقدمها اللجنة في مجال التقييم تقتصر على الدعم المنهجي والفني ولا يمكن أن تشكل تدخلاً في التسيير العملي للمؤسسات والشركات العمومية، فإن مهمتها تتمثل في الإسهام في تحسين حكمة المؤسسات والشركات العمومية. ولهذا الغرض، تضطلع اللجنة على وجه الخصوص بالمهام التالية:

1. تحديد المرشحين لتولي مهام الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة المؤسسات والشركات العمومية، وفقاً للإجراءات المعتمدة. كما يجوز لها، بناءً على طلب صريح من مجلس الإدارة المعني، تحديد وتقييم المرشحين لمناصب المسيرين التنفيذيين في شركات الدولة والشركات المختلطة، استناداً إلى المعايير التي يضعها المجلس المذكور؛
2. مسك قاعدة بيانات محدثة للأشخاص المستوفين لمعايير النزاهة والكفاءة المنصوص عليها في المادة 86 من القانون رقم 2025 - 002 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية؛
3. إجراء تقييم دوري لتشكيلة مجالس الإدارة وطريقة عملها وأدائها في المؤسسات والشركات العمومية؛
4. وضع القواعد المنظمة لتقييم المسيرين التنفيذيين في شركات الدولة والشركات المختلطة، وتزويد مجالس الإدارة المعنية بالأساليب والأدوات والدعم الفني اللازم لتنفيذ هذا التقييم؛
5. تقديم المساعدة لمجالس الإدارة في عمليات تعيين وتقييم، وعند الاقتضاء، عزل المسيرين التنفيذيين، وذلك وفقاً للقواعد التي تعتمدها اللجنة؛
6. معالجة الشكاوى المتعلقة باستقلالية الأشخاص أو مؤهلاتهم المهنية أو سلوكهم ممن يشغلون وظائف تدخل ضمن نطاق اختصاص اللجنة.

**المادة 5:** تمارس اللجنة، علاوة على ما سبق، الاختصاصات التالية:

1. إعداد خطوط توجيهية وتوصيات تتعلق بحكمة المؤسسات والشركات العمومية؛
2. وضع نماذج وثائق ومستندات قياسية تخص تعيين وعمل وتقييم مجالس الإدارة والمسيرين التنفيذيين في شركات الدولة والشركات المختلطة؛





3. اقتراح أي تدابير تنظيمية أو إجرائية أخرى رامية إلى تحسين كفاءة وفعالية الأجهزة المدولة للمؤسسات والشركات العمومية، وكذلك أداء المسيرين التنفيذيين في شركات الدولة والشركات المختلطة.

### الفصل الثاني: حكمة اللجنة المستقلة للمؤسسات والشركات العمومية

**المادة 6:** تتولى إدارة اللجنة هيئة تُسمى مجلس اللجنة، ويُشار إليه فيما بعد بـ «المجلس». يتولى المجلس الإدارة الاستراتيجية للجنة وتحديد توجهاتها العامة، ويُداول بشأن القواعد والإجراءات والقرارات المنظمة لممارسة اختصاصاتها، كما يسهر على حسن تنفيذ مهامها. يضع المجلس، بموجب توجيهات وقرارات يصدرها، الإجراءات الإدارية والعملية اللازمة لتنفيذ المهام المسندة إلى اللجنة.

يتألف المجلس من سبعة (7) أعضاء يُختارون من بين شخصيات وطنية مستقلة، مشهود لها بالنزاهة والاستقامة والسمعة الحسنة والكفاءة المهنية. وتتم تسمية تعيينهم على النحو الآتي:

- عضو يُعيّن من قبل رئيس الجمهورية، وهو الذي يتولى رئاسة المجلس؛
- عضو تتم تسميته للتعيين من قبل رئيس الجمعية الوطنية؛
- عضو تتم تسميته للتعيين من قبل الوزير المكلف بالمالية؛
- عضو تتم تسميته للتعيين من قبل الوزير المكلف بالاقتصاد؛
- عضو تتم تسميته للتعيين من قبل رئيس السلطة الوطنية لمكافحة الفساد؛
- عضو تتم تسميته للتعيين من قبل نقيب الهيئة الوطنية للمحامين؛
- عضو تتم تسميته للتعيين من قبل رئيس الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين؛

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

**المادة 7:** يُعيّن أعضاء المجلس لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وبصفة انتقالية، ولغرض ضمان تجديد متدرج لعضوية المجلس، تُحدّد مدة المأموريات الأولى لأعضاء أول مجلس على النحو الآتي:

- مأمورية العضو المعيّن من قبل رئيس الجمهورية: سبع (7) سنوات؛
- مأمورية العضو المعيّن من قبل رئيس الجمعية الوطنية: ست (6) سنوات؛
- مأمورية العضو المعيّن من قبل الوزير المكلف بالمالية: خمس (5) سنوات؛
- مأمورية العضو المعيّن من قبل الوزير المكلف بالاقتصاد: أربع (4) سنوات؛
- مأمورية العضو المعيّن من قبل رئيس السلطة الوطنية لمكافحة الفساد: ثلاث (3) سنوات؛
- مأمورية العضو المعيّن من قبل نقيب الهيئة الوطنية للمحامين: سنتان (2)؛
- مأمورية العضو المعيّن من قبل رئيس الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين: سنة (1).

استثناء من ترتيبات الفقرة الأولى من هذه المادة، يجوز تجديد مأمورية الأعضاء الذين تقل مدة مأموريتهم الأولى عن خمس (5) سنوات مرتين (2) كحد أقصى.

**المادة 8:** يُشترط في رئيس المجلس أن يكون ذا خبرة مهنية لا تقل عن خمس عشرة (15) سنة في مجالات القانون أو المالية أو الاقتصاد أو أي مجال آخر ذي صلة بحكمة الشركات، وأن يكون قد شغل مناصب عليا تؤهّله لتحمل مسؤوليات قيادية. أما باقي الأعضاء، فيُشترط فيهم أن تكون لهم خبرة مهنية لا تقل عن عشر



(10) سنوات في أحد المجالات المذكورة أو في أي تخصص ذي صلة، وأن يكونوا قد اضطلعوا سابقاً بمسؤوليات تؤهلهم للمساهمة في التحديد والتوجيه الاستراتيجي لأعمال اللجنة.

يُعيّن رئيس وأعضاء المجلس بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية.

ولا يزاول أعضاء المجلس مهامهم بصفة حصرية، باستثناء الرئيس، وذلك مع مراعاة حالات التعارض المنصوص عليها في المادة 14 من هذا المرسوم. ورغم عدم حصرية وظائفهم، يظل الأعضاء خاضعين لالتزامات النزاهة، والتصريح بالامتلاكات، وتفاذي تنازع المصالح، ومكافحة الفساد، وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

**المادة 9:** قبل مباشرته لمهامه، يؤدي رئيس المجلس اليمين القانونية أمام رئيس المحكمة العليا بالنص الآتي: «أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي مهامي كرئيس لمجلس اللجنة المستقلة للمؤسسات والشركات العمومية بكل استقلالية وأمانة ونزاهة، مع احترام الدستور والقوانين المعمول بها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وأن أحافظ على سرية المداولات، وأمتنع عن إبداء أي موقف علني أو رأي استشاري في القضايا الداخلة ضمن اختصاص اللجنة، وأن أتصرف في جميع الظروف بوفاء وانضباط واستقامة».

**المادة 10:** يؤدي باقي أعضاء المجلس، قبل مباشرتهم لمهامهم، اليمين القانونية أمام رئيس المحكمة العليا بالنص الآتي: «أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي مهامي كعضو في مجلس اللجنة المستقلة للمؤسسات والشركات العمومية بكل استقلالية وحياد، وبطريقة تتسم بالكرامة والإخلاص، وأن أحافظ على سرية المداولات، مع الاحترام التام للدستور وللوائح المعمول بها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية».

**المادة 11:** تتولى المديرية العامة للصيانة المالية القيام بأعمال السكرتاريا الإدارية والفنية للمجلس، بما في ذلك إعداد وتوزيع الاستدعاءات، وتحرير محاضر الاجتماعات، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.

**المادة 12:** يُعدّ أعضاء المجلس غير قابلين للعزل طوال مدة مأموريتهم، ولا يجوز إنهاء مهامهم إلا في حال الاستقالة المبلّغة رسمياً أو العجز المثبت من قبل المجلس، وفقاً للشروط المحددة في المادة 15 من هذا المرسوم. كما يجوز إنهاء مهام عضو المجلس في حالة الغيابات المتكررة وغير المبرّرة، أو عند قيام حالة تنازع مصالح أو تعارض كما هي محددة في المادة 14 من هذا المرسوم. وفي جميع الحالات، يتم إثبات إنهاء المهام بموجب مرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية.

**المادة 13:** لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور الرئيس وبمشاركة ما لا يقل عن أربعة (4) أعضاء، على أن يكون اثنان (2) منهم على الأقل من بين الأعضاء المعيّنين من قبل رئيس السلطة الوطنية لمكافحة الفساد أو نقيب الهيئة الوطنية للمحامين أو رئيس الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين.

تُتخذ القرارات المتعلقة بقوائم الأعضاء المستقلين، وبالقرارات الصادرة بشأن الشكاوى، وكذلك كل قرار ذي طابع تنظيمي، بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء. أما القرارات الأخرى، فتتخذ بأغلبية الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.





## الفصل الثالث: شروط الممارسة والالتزامات والقيود

**المادة 14:** تتعارض عضوية المجلس مع ممارسة العضو لأي من الأنشطة أو الوظائف التالية:

- تولي ولاية انتخابية غير مهنية على الصعيد الوطني أو المحلي؛
- شغل منصب حكومي؛
- العضوية في مؤسسة دستورية؛
- العضوية في مجلس إدارة أو هيئة تسيير أو رقابة في مؤسسة عمومية أو شركة عمومية؛
- الملكية المباشرة أو غير المباشرة، من قبل العضو أو زوجه أو أولاده القاصرين، لحصة مالية في شركة مختلطة أو في شركة مستفيدة من عقد أو امتياز اقتصادي ذي أهمية، ممنوح من مؤسسة عمومية أو شركة عمومية خاضعة لاختصاص اللجنة، إلا في حالات الملكية الناتجة عن الادخار الوظيفي أو عروض الاكتتاب العام؛
- ممارسة نشاط مهني ينشئ تعارضاً واضحاً في المصالح مع مهام اللجنة.

ولا يجوز تعيين أي شخص عضواً في المجلس إذا كان، خلال السنوات الثلاث (3) السابقة لتعيينه، قد:

- شغل وظيفة عمومية بصفته موظفاً أو عاملاً متعاقداً لدى الدولة؛
- مارس وظيفة أو ولاية أو مهنة، أو كان يمتلك مصالح مالية مهمة، أو كان مرتبطاً بشكل مباشر أو عن طريق شخص معنوي هو المستفيد الفعلي منه، بعقد عمل أو عقد خدمات أو صفقة عمومية مبرمة مع مؤسسة عمومية أو شركة عمومية أو أي كيان عمومي آخر؛
- تولي ولاية انتخابية غير مهنية على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، ويتعين على أعضاء المجلس السابقين، لمدة سنة (1) بعد انتهاء مهامهم، الامتناع عن قبول أي وظيفة أو ولاية أو عقد استشاري داخل الدولة أو أي مؤسسة عمومية أو شركة عمومية. ويجب على كل عضو في المجلس التصريح دون تأخير بأي حالة تنازع مصالح محتمل أو قائم فعلاً، والامتناع عن المشاركة في أي مداولة تتعلق بتلك الحالة.

**المادة 15:** يُقصد بالعجز (المانع) في مفهوم هذا المرسوم، كل حالة تجعل العضو غير قادر نهائياً أو لفترة طويلة على أداء مهامه وفق متطلبات الكفاءة والمواظبة والنزاهة الملازمة لمأموريته. ويُعد من قبيل حالات العجز على وجه الخصوص:

- وفاة العضو؛
- العجز البدني أو العقلي المثبت طبياً، والذي يحول دون أداء الوظائف بصورة طبيعية لمدة تتجاوز ستة (6) أشهر؛
- فقدان الحقوق المدنية أو الحرمان من ممارسة وظيفة عامة بموجب حكم قضائي نهائي؛
- الإدانة الجنائية النهائية عن أفعال تتنافى مع متطلبات النزاهة أو الشرف أو الاستقامة؛
- الامتناع المتعمد والمتكرر عن المشاركة في أعمال المجلس أو تنفيذ المهام الموكلة إليه، بعد إثبات ذلك بموجب مداولة من المجلس.

ويتم إثبات حالة العجز بموجب مداولة معللة يتخذها المجلس بأغلبية أعضائه، وذلك بعد تمكين المعني من تقديم ملاحظاته، إلا في حال الوفاة أو العجز البين.

**المادة 16:** يخضع أعضاء المجلس لالتزام صارم بالسرية فيما يتعلق بالمعلومات أو الوثائق أو الوقائع أو البيانات التي يطلعون عليها أثناء ممارسة وظائفهم، ويستمر هذا الالتزام حتى بعد انتهاء مأموريتهم. ويترتب على أي إخلال بهذا الالتزام إمكانية عزل العضو. وذلك دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة.

**المادة 17:** كل عضو في المجلس تكون له، بشكل مباشر أو غير مباشر، مصلحة شخصية في مسألة معروضة على اللجنة، يجب عليه التصريح الفوري بذلك، والامتناع عن المشاركة في المداولات أو القرارات المتعلقة بها. ويُعدّ الإخلال بهذا الالتزام خطأ جسيماً يمكن أن يؤدي إلى العزل أو توقيع عقوبات تأديبية بحسب طبيعة المخالفة.

### الفصل الرابع: الإطار المالي

**المادة 18:** تُغطى نفقات تسيير اللجنة من خلال ميزانية خاصة تُدرج ضمن ميزانية الوزارة المكلفة بالمالية.

**المادة 19:** بالإضافة إلى الاعتمادات المالية المخصصة من الدولة، يجوز للجنة، في حدود الحفاظ على استقلاليتها الكاملة، أن تستفيد من دعم تقني إضافي يُقدّم من شركاء التنمية، وذلك في إطار اتفاقيات أو بروتوكولات مُجازة أصولاً.

**المادة 20:** يُعدّ مشروع الميزانية السنوية للجنة من قبل رئيس اللجنة، ويُعرض على المجلس لاعتماده، وذلك ضمن الآجال المحددة في النصوص المنظمة لإعداد الميزانيات العامة.

**المادة 21:** يُعدّ رئيس اللجنة هو الأمر بالصرف لميزانية اللجنة، وله أن يفوض هذه الصلاحية، وفقاً لما تقتضيه القوانين والأنظمة المالية المعمول بها.

**المادة 22:** تُنفذ النفقات في حدود الاعتمادات المقررة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الالتزام أو الأمر بصرف أي نفقة تتجاوز الاعتمادات المدرجة في الميزانية المصادق عليها.

### الفصل الخامس: مهام اللجنة في مجال حكاية المؤسسات والشركات العمومية

#### القسم الأول: اختيار وتسجيل وتسيير الإداريين المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة

**المادة 23:** تُنشئ اللجنة وتحتفظ بقاعدة بيانات تُعرف باسم «قاعدة بيانات أعضاء مجلس الإدارة المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة»، وتُتاح هذه القاعدة للسلطات المختصة بتعيين أو انتداب أعضاء مجلس الإدارة، كما تُنشر على الموقع الإلكتروني للجنة في إطار يضمن سلامة المعلومات وسرية البيانات الحساسة وشفافية الإجراءات.

**المادة 24:** لا يجوز تسجيل أي شخص في قاعدة بيانات أعضاء مجلس الإدارة المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة ما لم يستوف الشروط المنصوص عليها في المادة 86 من القانون رقم 002-2025 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلقة بالمؤسسات والشركات العمومية. ومع ذلك، يجوز للجنة، بصفة استثنائية، أن تُعفي من شرط إثبات متابعة دورة معتمدة في تكوين أعضاء مجلس الإدارة حول أفضل ممارسات الحكامة





المؤسسية، الأشخاص الذين يثبتون امتلاكهم خبرة مهنية مثبتة في مجال تسيير الشركات أو في مهام مكافئة في مجال الحكامة. تُحدّد حالات الإعفاء ومعاييرها من قبل اللجنة وتُعتمد بموجب مداولة من مجلسها، وتُنشر هذه الحالات والمعايير على الموقع الإلكتروني للجنة.

**المادة 25:** تتولى اللجنة تحديث قاعدة البيانات بصفة دورية ومنتظمة. ولهذا الغرض، تقوم بدراسة طلبات التسجيل استناداً إلى معايير موضوعية وشفافة وغير تمييزية، ويجوز لها التحقق من صحة المعلومات المقدّمة عند الاقتضاء.

ويجوز للجنة شطب أي عضو في مجلس الإدارة من قاعدة البيانات إذا فقد أحد شروط الأهلية القانونية أو صدر عنه سلوك يتنافى صراحة مع مقتضيات النزاهة والشرف. تُحدّد الإجراءات العملية الخاصة بدراسة الطلبات والتحديث والشطب بموجب مداولة صادرة عن مجلس اللجنة.

وتبت اللجنة في أي طلب تسجيل خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ استلام ملف مكتمل.

### القسم الثاني: اختيار المندوبين الاجتماعيين

**المادة 26:** تتولى اللجنة تحديد المرشحين للمناصب التنفيذية العليا في شركات الدولة والشركات المختلطة، وإدراجهم في قاعدة بيانات مخصصة لذلك، وفقاً لأحكام المادة 134 من القانون رقم 2025 - 002 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية. تعود مسؤولية تقييم أدائهم إلى مجالس الإدارة المعنية، غير أنه يجوز للجنة، بناءً على طلب المجلس، أن تقدم دعماً منهجياً وفنياً لإجراء هذا التقييم، دون أن تحل محل المجلس في صلاحياته. تُحدّد معايير التقييم واليات الدعم المنهجي والفني التي تقدمها اللجنة لمجالس الإدارة بموجب قرار صادر عن مجلس اللجنة.

### القسم الثالث: اختيار الإداريين المستقلين

**المادة 27:** عند شغور مقاعد الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة المؤسسات أو الشركات العمومية، تُعلن اللجنة عن دعوة علنية ومفتوحة للترشح. ويكون هذا الإعلان خاصاً بكل شركة عمومية، غير أنه يمكن أن يكون إعلاناً موحداً يشمل جميع المؤسسات العمومية عند الاقتضاء.

**المادة 28:** تقوم اللجنة بتقييم الترشيحات الواردة وفقاً لمعايير الاستقلالية المنصوص عليها في المادة 83 من القانون رقم 2025 - 002 الصادر بتاريخ 16 يناير 2025، المتعلق بالمؤسسات والشركات العمومية ويجوز لها إجراء مقابلات شخصية مع المرشحين المدرجين في القائمة الأولية، وطلب أي وثائق أو مراجع إضافية تراها ضرورية لتقدير كفاءتهم واستقلاليتهم.

**المادة 29:** بالنسبة لكل مقعد شاغر لعضو مستقل في مجلس إدارة شركة للدولة أو شركة مختلطة، تختار اللجنة مرشحين اثنين (2):

- في شركات الدولة، تُحال القائمة إلى رئيس الجمهورية من أجل تعيين عضو مستقل واحد لكل مقعد، ثم يُصادق على التعيين من قبل الجمعية العامة؛





■ في الشركات المختلطة التي تملك الدولة فيها ما لا يقل عن ثلثي (3/2) رأس المال الاجتماعي، تُحال إلى رئيس الجمهورية قائمة من أربعة (4) مرشحين لتعيين عضوين مستقلين، وتُعرض التعيينات على الجمعية العامة لاعتمادها. كما تُحال إلى المساهمين الخواص قائمة من مرشحين اثنين (2) لتعيين العضو الثالث المستقل؛

■ في الشركات المختلطة التي تقل فيها مساهمة الدولة عن ثلثي (3/2) رأس المال الاجتماعي، تُوجّه إلى رئيس الجمهورية قائمة من مرشحين اثنين (2) لتعيين عضو مستقل واحد، وإلى المساهمين الخواص قائمة أخرى من مرشحين اثنين (2) لتعيين العضو الثاني. أما العضو الثالث المستقل، فيُعَيَّن باتفاق مشترك بين المساهمين العموميين والخواص، من قائمة تضم مرشحين اثنين (2) تقترحها اللجنة.

وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، تقوم الجمعية العامة بإجراء قرعة لاختيار أحد المرشحين. ويُعيَّن جميع الأعضاء المستقلين الذين تم اختيارهم وفق الإجراءات السابقة بقرار من الجمعية العامة للشركة المعنية.

**المادة 30:** تقوم اللجنة بتحديث ونشر قائمة الأعضاء المستقلين الذين تم تعيينهم بصفة نهائية، وذلك على موقعها الإلكتروني. كما تنشر اللجنة، بالنسبة لكل كيان معني، قائمة المرشحين التي تُحال إلى رئيس الجمهورية، ويتم النشر في وقت الإحالة أو، في أقصى تقدير، خلال ثمان وأربعين (48) ساعة من تاريخ الإرسال، مع الإشارة إلى تاريخ الإحالة. ويتم النشر مع مراعاة القواعد المتعلقة بحماية البيانات ذات الطابع الشخصي والأسرار المحمية بموجب القانون. وفي حال أي تعديل لاحق في قائمة مرسلة، ناتج عن انسحاب مرشح أو تنازع مصالح أو عدم توفر المرشح، تُبلغ اللجنة الجمهور بذلك مع بيان الأسباب الداعية للتعديل.

**المادة 31:** تضع اللجنة، بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالاقتصاد، القواعد والإجراءات المنظمة لعمليات التوظيف والاختيار الخاصة بالمرشحين لشغل مناصب الأعضاء المستقلين ضمن المؤسسات والشركات العمومية. وتنشر اللجنة، بعد مداولة مجلسها، خطوطاً توجيهية مكفلة تهدف إلى تسهيل تطبيق هذه القواعد وتفسيرها. وتُتاح جميع هذه الوثائق على الموقع الإلكتروني للجنة.

### القسم الرابع: معالجة الشكاوى المتعلقة بشروط الاستقلالية والنزاهة والكفاءة

**المادة 32:** تضع اللجنة إجراءات خاصة لمعالجة الشكاوى التي تتعلق بتطابق وضعية أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الميسرين التنفيذيين مع الشروط القانونية المقررة بشأنه، وذلك بموجب خطوط توجيهية تُعتمد بعد مداولة مجلس اللجنة. وتشمل هذه الشروط على وجه الخصوص:

- شروط الاستقلالية بالنسبة للأعضاء المستقلين؛
- شروط النزاهة والكفاءة بالنسبة للأعضاء المسجلين في قاعدة بيانات أعضاء مجلس الإدارة المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، وكذلك الميسرين التنفيذيين. تُسجّل كل شكوى مبرّرة ومعلّلة واردة من أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين أو الشركاء المؤسسيين أو أي طرف ذي مصلحة، وتبث فيها اللجنة خلال أجل أقصاه شهران (2) من تاريخ استلامها.

**المادة 33:** يُمنح الشخص موضوع الشكاوى مهلة معقولة لتقديم ملاحظاته الخطية أو الشفوية قبل اتخاذ أي قرار بشأنه، وله أن يطلب الاستماع إليه من قبل اللجنة.





وتحرص اللجنة على احترام مبدأ الحضورية، وتُبين في قرارها المعلن ردّ المعني أو امتناعه عن الرد.

**المادة 34:** تُعقد جلسات الاستماع التي تجريها اللجنة في إطار تقييم أو معالجة الشكاوى سرياً، ما لم يصدر قرار معلن مخالف عن المجلس. ويجوز للأشخاص الذين تتم دعوتهم للاستماع إليهم أن يستعينوا بمؤازر. وتُعدّ محاضر جلسات الاستماع وثائق سرّية، ولا يجوز نشرها إلا بموافقة صريحة من المعني بالأمر أو في الحالات التي يجيزها القانون.

**المادة 35:** إذا تبين، بعد انتهاء دراسة الشكاوى، أن أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين لا يستوفي أو لم يعد يستوفي شروط النزاهة أو الكفاءة أو الاستقلالية، تُخطر اللجنة بذلك مجلس الإدارة المعني رسمياً، وتُبلغ في الوقت ذاته السلطة الوصية.

### القسم الخامس: تقييم الأجهزة المداولة ومساندة مجالس الإدارة في إدارة الكوادر القيادية

**المادة 36:** تقوم اللجنة بتقييم دوري لعمل مجالس الإدارة في المؤسسات والشركات العمومية، ولدرجة فعالية منظومة حكومتها، وذلك وفق مبادئ الحكامة الرشيدة والشفافية والمسؤولية المؤسسية.

**المادة 37:** تعتمد اللجنة في تقييماتها على منهجية رسمية تستند إلى معايير موضوعية، من بينها:

- المواظبة والمشاركة الفعالة وروح العمل الجماعي داخل مجلس الإدارة؛
- احترام واجبات العناية والإخلاص والسرية المهنية؛
- تنفيذ المهام المسندة إلى المجلس بموجب النصوص القانونية والتنظيمية؛
- الالتزام بمبادئ الحكامة المعتمدة من قبل اللجنة. وتعتمد اللجنة وتُنشر، بعد مداولة مجلسها، الخطوط التوجيهية التي تحدد طرق وأدوات وتواتر إجراء هذه التقييمات.

**المادة 38:** تُبلغ اللجنة نتائج التقييم إلى مجلس الإدارة المعني، وتُحال كذلك، عند الاقتضاء، إلى السلطة الوصية. وفي حال كشفت نتائج التقييم عن اختلالات جسيمة أو متكررة في سير عمل مجلس الإدارة أو في أداء أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، يجوز للجنة أن توصي، بحسب الحالة، بـ:

- اتخاذ تدابير تصحيحية؛
- استبدال الشخص المعني؛
- أو مراجعة الإجراءات الداخلية للحكامة.

**المادة 39:** تقدّم اللجنة المساندة الفنية والمنهجية لمجالس إدارة الشركات العمومية في عمليات تعيين وتقييم المديرين التنفيذيين. وتُمارس هذه المساندة في إطار قواعد وإجراءات رسمية تعتمدها اللجنة بعد مداولة مجلسها، مع مراعاة المعايير الدولية في مجالات تسيير الكفاءات القيادية والأداء الاستراتيجي والمساءلة.

ويجوز للجنة أن تقترح على مجالس الإدارة:

- شبكات تقييم ومؤشرات أداء موضوعية؛



■ معايير تتعلق بالنزاهة والكفاءة والخبرة القطاعية، وبالقدرة على تنفيذ المشروع الاستراتيجي للكيان المعني.

ويقتصر دور اللجنة على توفير الأدوات والمنهجيات التقييمية دون أن تشارك في القرارات التنفيذية اليومية. وعند تلقي اللجنة إحالة من مجلس الإدارة بخصوص عزل مسير تنفيذي بسبب ضعف الأداء المثبت بناءً على التقييم السنوي، يكون أمامها أجل شهر واحد من تاريخ الإحالة لإبداء رأي معلّل. وخلال هذه المدة، تقوم اللجنة بما تراه لازماً من التحقيق والاستماع، ويجوز لها الاستماع إلى المعني مباشرة. ويُحال الرأي النهائي المعلّل إلى مجلس الإدارة، ويُنشر للعموم ضمناً للشفافية.

**المادة 40:** تُعلن اللجنة للعموم القواعد والمنهجيات المؤطرة لعمليات التقييم المنصوص عليها في هذا الفصل، وذلك حرصاً على الشفافية وقابلية التوقع، وتخضع هذه القواعد للمراجعة الدورية لضمان اتساقها مع أفضل الممارسات الدولية في المجال.

ويقتصر دور اللجنة في مساندة تقييم أداء مجالس الإدارة على دعم وتعزيز منظومة الحكامة، دون أن يُشكّل ذلك مساساً أو تدخلاً في الصلاحيات الإدارية والتسييرية لتلك المجالس.

### الفصل السادس: الشفافية والمساءلة الخاصة باللجنة

**المادة 41:** تضطلع اللجنة بمهامها في إطار مبادئ الشفافية والمسؤولية والمساءلة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية للحكامة الرشيدة الخاصة بالمؤسسات العمومية المستقلة.

**المادة 42:** تنشر اللجنة بصورة منتظمة، عبر موقعها الإلكتروني أو أي وسيلة مناسبة أخرى، ما يلي:

- تقريرها السنوي حول أنشطتها؛
- الخطوط التوجيهية والأنظمة واللوائح والتوصيات والأدلة التي تعتمدها؛
- القرارات الصادرة بشأن اختيار أو عزل الإداريين أو المسيرين التنفيذيين، مع بيان الأسس والمعايير التي استندت إليها هذه القرارات؛
- نتائج التقييمات التي تجريها بشأن مجالس إدارة المؤسسات والشركات العمومية؛
- البيانات الإحصائية المجملّة المتعلقة بتنفيذ مهامها.

**المادة 43:** يقدّم رئيس اللجنة سنوياً إلى مجلسها تقريراً مفصلاً عن أنشطتها، ويتم إحالة هذا التقرير إلى الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالاقتصاد والجمعية الوطنية.

**المادة 44:** تنشئ اللجنة آلية داخلية للمساءلة تتضمن على وجه الخصوص:

- مدونة سلوك تُطبّق على جميع أعضائها؛
- نظاماً لمعالجة الشكاوى المتعلقة بتسييرها أو بطريقة عملها.

**المادة 45:** تلتزم اللجنة بالنشر الاستباقي لأعمالها وأنشطتها في صيغة يسهل الوصول إليها وفهمها، مع ضمان احترام قواعد السرية وحماية البيانات الشخصية، وفقاً للنصوص القانونية المعمول بها. ويجوز للجنة كذلك





اقترح أي تدابير إضافية تراها ضرورية لضمان امتثال ممارسات الحكامة لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة.

**المادة 46:** تُجمع وتعالج وتُحفظ البيانات ذات الطابع الشخصي من طرف اللجنة في إطار ممارسة مهامها حصراً لأغراض حكمة المؤسسات والشركات العمومية، مع الالتزام بمبادئ تحديد الغرض والتناسب والسرية وتحديد مدة الاحتفاظ بالبيانات. ويحق لكل شخص معني بهذه البيانات الاطلاع عليها وتصحيحها والاعتراض على معالجتها، وفقاً للتشريعات الجاري بها العمل.

## الفصل السابع: آليات التعاون المؤسسي

### القسم الأول: التعاون المؤسسي

**المادة 47:** تقيم اللجنة وتُحافظ على علاقات تعاون مؤسسية منظمّة مع السلطات الوصية على المؤسسات والشركات العمومية، ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز الحكامة المؤسسية من خلال ترسيخ ممارسات تستند إلى الشفافية والنزاهة المؤسسية والكفاءة في الأداء.

**المادة 48:** تتبادل اللجنة بانتظام مع السلطات الوصية المعلومات والتحليلات المفيدة لتنفيذ مهامها، ولا سيما في المجالات التالية:

- متابعة منظومة الحكامة داخل المؤسسات والشركات العمومية؛
- تقييم مجالس الإدارة والمسيرين التنفيذيين؛
- إبداء الآراء أو التوصيات بشأن تعيين أو تجديد أو عزل الإداريين أو المسيرين التنفيذيين؛
- إعداد الخطوط التوجيهية الخاصة بالحكمة أو بأداء الأجهزة القيادية. ويُمكن أن تتم هذه التبادلات من خلال مشاورات رسمية، أو اجتماعات دورية، أو مراسلات مكتوبة.



### القسم الثاني: التزامات المؤسسات والشركات العمومية

**المادة 49:** تلتزم المؤسسات والشركات العمومية بالتعاون الكامل مع اللجنة في أداء مهامها وعلى وجه الخصوص:

- الرد على طلبات المعلومات أو الوثائق الصادرة عن اللجنة خلال أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ الاستلام، قابلاً للتجديد مرة واحدة لمدة مماثلة بناءً على طلب معلّل. وفي حال الإخلال بهذا الالتزام، يجوز للجنة إثبات حالة التقصير وإحالة الأمر إلى السلطة الوصية واقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة؛
- تيسير مهام التقييم أو التدقيق أو التحقيق التي تقوم بها اللجنة؛
- المشاركة في بناء القدرات في مجال الحكامة التي تنظمها أو تعتمد عليها اللجنة. ويجوز للجنة تنظيم جلسات تبادل وتوعية وتكوين لفائدة المديرين والأعضاء في مجالس إدارة المؤسسات والشركات العمومية.



**المادة 50:** يجوز للجنة، بالتنسيق مع السلطات الوصية، إنشاء منصة للتنسيق والتشاور الدوري بشأن قضايا الحكامة والتعيين وتقييم الأجهزة القيادية للمؤسسات والشركات العمومية.

**المادة 51:** يتعين على السلطات العمومية والمسؤولين في المؤسسات والشركات العمومية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بمهامها على الوجه الأكمل.

### الفصل الثامن: ترتيبات انتقالية وختامية

**المادة 52:** يُصار، خلال أجل أقصاه ستة (6) أشهر من تاريخ نشر هذا المرسوم، إلى تعيين أعضاء اللجنة وفقاً للأحكام المنصوص عليها فيه، وتوضع تحت تصرف اللجنة الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتمكينها من مباشرة مهامها.

**المادة 53:** بموجب استثناء من ترتيبات المواد 28، 29، 30 و 31 من هذا المرسوم، ولفترة لا تتجاوز سنتين (2)، يجوز للسلطات الوصية تعيين الأعضاء المستقلين في المؤسسات العمومية غير التجارية. وعند انقضاء هذه المدة، تتولى اللجنة فوراً اختيار الأعضاء المستقلين وفقاً للإجراءات المقررة. وتنتهي مباشرة مأموريتهم الممنوحة بموجب هذا الاستثناء عند تعيين الأعضاء الجدد من قبل اللجنة.

**المادة 54:** يُكلف الوزير المكلف بالمالية بتنفيذ ترتيبات هذا المرسوم، الذي يُنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية

حرر بنواكشوط، بتاريخ 15 DEC 2025

المختار ولد أجاي



وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزير المالية بالإنابة

عبد الله سليمان الشيخ سيديا



#### التوزيع:

- و.ا.و.م.أ.ع.ح
- و.أ.ع.ر.ج
- و.م
- م.ع.م
- ر.م
- م.ع.د
- ج.ر
- م.ع.و.و





# REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur - Fraternité - Justice

Premier Ministère

Visa :

- D.G.L.T.E.J.O
- D.G.B
- C.F

Décret n° ...../P.M/M.F/ portant organisation et fonctionnement de la  
Commission d'Établissements et de Sociétés Publics Indépendante

Le Premier Ministre ;

Sur rapport du Ministre des Finances ;

- ❖ Vu la constitution du 20 juillet 1991, révisée en 2006, 2012 et 2017 ;
- ❖ Vu la loi n° 2000-05 du 18 janvier 2000, portant Code de Commerce, modifiée et complétée par la loi n° 2014-022, la loi n° 2015-031, la loi n° 2020-008 et la loi n° 2021-005 ;
- ❖ Vu la loi n° 2025-002 du 16 janvier 2025, sur les Établissements et Sociétés Publics ;
- ❖ Vu le décret n°157 - 2007 du 6 septembre 2007, relatif au Conseil des Ministres et aux attributions du Premier Ministre et des Ministres ;
- ❖ Vu le décret n°138-2024 du 02 août 2024, portant nomination du Premier Ministre ;
- ❖ Vu le décret n°222 - 2025 du 18 septembre 2025, portant nomination de certains membres du Gouvernement ;
- ❖ Vu le décret n° 160 - 2024 du 22 août 2024, relatif à l'intérim des Ministres ;
- ❖ Vu le décret n° 235 - 2024 du 12 décembre 2024, fixant les attributions du Ministre de l'Economie et des Finances et l'organisation de l'administration centrale de son département.

Le Conseil des Ministres, entendu le 19 novembre 2025.

## DECRETE

**Article premier :** Le présent décret a pour objet de fixer, conformément aux dispositions de la loi n° 2025 - 002 du 16 janvier 2025, sur les Établissements et Sociétés Publics, les règles d'organisation et de fonctionnement de la Commission d'Établissements et de Sociétés Publics indépendante, instituée auprès du Ministre chargé des finances, et ci-après dénommée « la Commission ».

**Article 2 :** La Commission constitue un organe collégial d'appui à la gouvernance des établissements et sociétés publics. Elle œuvre, dans le respect des principes d'indépendance, de compétence, d'intégrité et de transparence, à la promotion de la



bonne gouvernance, à travers l'amélioration des processus de désignation, de contrôle et d'évaluation des organes dirigeants des entités concernées.  
Elle exerce ses missions en toute indépendance, dans le respect des principes de neutralité, de collégialité et d'impartialité. Le siège de la Commission est situé à Nouakchott.

**Article 3 :** Le ministre chargé des Finances et la Commission prendront toutes les mesures nécessaires pour assurer une coordination efficace de leurs activités, conformément à leurs mandats respectifs en vertu des dispositions de la loi n° 2025 - 002 du 16 janvier 2025, sur les établissements et sociétés publics.

### **Chapitre premier : Attributions de la Commission d'Établissements et de Sociétés Publics Indépendante**

**Article 4 :** Bien que l'assistance de la Commission en matière d'évaluation soit limitée à un appui méthodologique et technique et ne peut constituer une intervention dans la gestion opérationnelle des établissements et sociétés publics, elle a toutefois pour mission de contribuer à l'amélioration de la gouvernance des établissements et sociétés publics. À ce titre, elle est notamment chargée de :

- 1) Identifier, selon des procédures définies, les candidats aux fonctions d'administrateurs indépendants des établissements et sociétés publics,  
À la demande expresse du conseil d'administration concerné, elle peut identifier et évaluer les candidats aux postes de mandataires sociaux des sociétés d'État et des sociétés mixtes, sur la base des critères définis par ledit conseil ;
- 2) Tenir à jour une base de données des personnes répondant aux critères d'honorabilité et de compétence requis par l'article 86 de la loi n° 2025 - 002 du 16 janvier 2025, sur les établissements et sociétés publics ;
- 3) Procéder à l'évaluation périodique de la composition, du fonctionnement et des performances des conseils d'administration des établissements et sociétés publics ;
- 4) Édicter les règles encadrant l'évaluation des mandataires sociaux des sociétés d'État et des sociétés mixtes, et fournir aux conseils d'administration concernés des méthodes, des outils et une assistance technique pour la conduite de cette évaluation ;
- 5) Assister les conseils d'administration des établissements et sociétés publics dans les processus de nomination, d'évaluation et, le cas échéant, de révocation des mandataires sociaux, conformément aux règles qu'elle aura établies ;
- 6) Traiter des plaintes relatives à l'indépendance, aux références professionnelles ou aux comportements des personnes désignées à des fonctions entrant dans le champ de sa compétence.

**Article 5 :** La Commission exerce, en outre, les attributions suivantes :

- 1) Élaborer des lignes directrices ou recommandations relatives à la gouvernance des établissements et sociétés publics ;
- 2) Développer des modèles de documents et de pièces standards relatifs à la nomination, au fonctionnement et à l'évaluation des conseils d'administration et des mandataires sociaux des sociétés d'État et des sociétés mixtes ;
- 3) Proposer toute autre mesure normative, organisationnelle ou procédurale visant à améliorer l'efficacité et la performance des organes délibérants des établissements et sociétés publics ainsi que des mandataires sociaux des sociétés d'État et des sociétés mixtes.





## **Chapitre II : Gouvernance de la Commission d'Établissements et de Sociétés Publics Indépendante**

**Article 6 :** La Commission est dirigée par une instance appelée le Conseil de la Commission, ci-après dénommé « le Conseil ». Ledit Conseil est chargé d'assurer la direction stratégique de la Commission, de définir ses orientations générales, de délibérer sur les règles, procédures et décisions encadrant l'exercice de ses attributions, et de veiller à la bonne exécution de ses missions. Le Conseil établit, par voie de directives et de décisions, les procédures administratives et opérationnelles nécessaires à la mise en œuvre des attributions dévolues à la Commission.

Le conseil est composé de sept (7) membres, choisis parmi les personnalités nationales indépendantes, reconnues pour leur moralité, leur intégrité, leur probité ainsi que pour leurs compétences professionnelles, dont la désignation de nomination est fixée comme suit :

- Un membre nommé par le Président de la République ; qui en assure la présidence ;
- Un membre désigné pour nomination par le Président de l'Assemblée Nationale ;
- Un membre désigné pour nomination par le Ministre chargé des Finances ;
- Un membre désigné pour nomination par le Ministre chargé de l'Économie ;
- Un membre désigné pour nomination par le Président de l'Autorité Nationale de Lutte contre la Corruption ;
- Un membre désigné pour nomination par le Bâtonnier de l'Ordre National des Avocats ;
- Un membre désigné pour nomination par le Président de l'Ordre National des Experts-Comptables.

Le Conseil se réunit au moins une fois par trimestre et autant de fois que nécessaire.

**Article 7 :** Les membres du Conseil sont nommés pour un mandat d'une durée de cinq (5) ans, renouvelable une seule fois.

À titre transitoire, et à l'effet d'assurer un renouvellement échelonné des mandats des membres du Conseil, la durée des mandats initiaux des membres composant le premier Conseil est fixée de manière différenciée comme suit :

- Le mandat du membre désigné par le Président de la République est fixé à sept (7) ans ;
- Celui du membre désigné par le Président de l'Assemblée nationale à six (6) ans ;
- Celui du membre désigné par le ministre chargé des Finances à cinq (5) ans ;
- Celui du membre désigné par le ministre chargé de l'Économie à quatre (4) ans ;
- Celui du membre désigné par le Président de l'Autorité Nationale de Lutte contre la Corruption à trois (3) ans ;
- Celui du membre désigné par le Bâtonnier de l'Ordre National des Avocats à deux (2) ans ;
- Celui du membre désigné par le Président de l'Ordre national des experts-comptables à un (1) an.

Par dérogation aux dispositions de l'alinéa premier du présent article, les membres dont la durée du mandat initial est inférieure à cinq (5) ans peuvent être, reconduits deux (2) fois.

**Article 8 :** Le Président du Conseil doit justifier d'une expérience professionnelle d'au moins quinze (15) années dans les domaines du droit, des finances, de l'économie ou de toute autre discipline en lien avec la gouvernance des sociétés, ainsi que de l'exercice antérieur





de fonctions de haut niveau le qualifiant à assumer des responsabilités de direction. Les autres membres doivent justifier d'une expérience professionnelle d'au moins dix (10) années dans l'un des domaines précités ou dans toute autre spécialité pertinente, ainsi que de l'exercice de responsabilités antérieures les habilitant à participer à la définition et à l'orientation stratégique des travaux de la Commission.

Le président et les membres du Conseil sont nommés par décret du Président de la République.

À l'exception du Président, les membres du Conseil n'exercent pas leurs fonctions à titre exclusif, sous réserve des incompatibilités prévues à l'article 14 du présent décret.

Nonobstant le caractère non exclusif de leurs fonctions, les membres demeurent pleinement soumis aux obligations en matière d'intégrité, de déclaration de patrimoine, de prévention des conflits d'intérêts et de lutte contre la corruption, conformément aux lois et règlements en vigueur.

**Article 9 :** Avant son entrée en fonction, le Président du Conseil prête serment devant le Président de la Cour Suprême :

*« Je jure par Allah le Tout-Puissant d'exercer mes fonctions de Président du Conseil de la Commission d'Établissements et de Sociétés Publics Indépendante, en toute indépendance et avec probité et impartialité, dans le respect de la Constitution et des lois de la République Islamique de Mauritanie, de préserver le secret des délibérations, de m'abstenir de toute prise de position publique ou avis consultatif sur les affaires relevant des attributions de la Commission, et d'agir en toutes circonstances avec loyauté, rigueur et intégrité ».*

**Article 10 :** Les autres membres du Conseil, quant à eux, prêtent serment devant le Président de la Cour suprême, avant leur entrée en fonctions, en ces termes :

*« Je jure par Allah le Tout-Puissant de bien et fidèlement remplir ma fonction de membre du Conseil de la Commission d'Établissements et de Sociétés Publics Indépendante, en toute indépendance et impartialité, de façon digne et loyale, et de préserver le secret des délibérations, dans le strict respect de la Constitution et des lois de la République islamique de Mauritanie ».*

**Article 11 :** Le secrétariat administratif et technique du Conseil est assuré par la Direction Générale de la Tutelle Financière, qui prépare et diffuse les convocations, et assure la tenue des procès-verbaux et le suivi de l'exécution des décisions.

**Article 12 :** Les membres du Conseil sont inamovibles pendant la durée de leur mandat. Il ne peut donc être mis fin à leurs fonctions qu'en cas de démission régulièrement notifiée ou d'empêchement dûment constaté par le Conseil, conformément aux conditions définies à l'article 15 du présent décret.

La cessation des fonctions des membres du Conseil peut également être prononcée en cas d'absences répétées et non justifiées, ou en cas de survenance d'une situation d'incompatibilité telle que définie à l'article 14 du présent décret.

Dans tous les cas, la cessation des fonctions est constatée par décret pris par le Président de la République.





**Article 13 :** Le Conseil ne peut valablement délibérer qu'en présence de son Président et si au moins quatre (4) de ses membres sont présents, dont au moins deux (2) parmi ceux désignés par le Président de l'Autorité Nationale de Lutte contre la Corruption, le Bâtonnier de l'Ordre National des Avocats ou le Président de l'Ordre National des Experts-Comptables.

Les décisions relatives aux listes d'administrateurs indépendants, aux décisions rendues sur plaintes et à toute question normative sont adoptées à la majorité des deux tiers (2/3) des membres. Les autres décisions sont prises à la majorité des membres présents. En cas de partage égal des voix, celle du Président est prépondérante.

### **Chapitre III : Conditions d'exercice, obligations et restrictions**

**Article 14 :** La fonction de membre du Conseil de la Commission est incompatible avec l'exercice, par le membre concerné, de l'une quelconque des activités ou fonctions suivantes :

- L'exercice d'un mandat électif non professionnel national ou local ;
- L'exercice d'une fonction au sein du Gouvernement ;
- La qualité de membre d'une institution constitutionnelle ;
- L'appartenance à un conseil d'administration, à un organe de direction, de gestion ou de surveillance d'un établissement public ou d'une société publique ;
- La détention directe ou indirecte, sauf dans les cas de détention par l'effet de l'épargne salariale ou d'une offre publique, par le membre concerné, son conjoint ou ses enfants mineurs, d'une participation financière dans une société mixte ou dans une société bénéficiaire d'un contrat ou d'un avantage économique significatif octroyé par un établissement public ou une société publique relevant du champ de compétence de la Commission ;
- L'exercice d'une activité professionnelle donnant lieu à un conflit d'intérêts manifeste avec les missions de la Commission.

Nul ne peut être nommé membre du Conseil s'il a, au cours des trois (3) années précédant sa nomination :

- Occupé un emploi public, en qualité de fonctionnaire ou d'agent contractuel, au sein de l'État ;
- Exercé un emploi, un mandat ou une fonction, détenu des intérêts significatifs ou a été lié, directement ou par l'intermédiaire d'une personne morale dont il est bénéficiaire effectif, par un contrat de travail, de prestation de services ou par tout contrat de commande publique conclu avec un établissement public, une société publique ou toute autre entité publique ;
- Exercé un mandat électif non professionnel national, régional ou local.

Pendant un (1) an à compter de la cessation de leurs fonctions, les anciens membres du Conseil sont tenus de s'abstenir d'accepter tout emploi, mandat ou contrat de conseil au sein de l'État, d'un établissement public ou d'une société publique.

Tout membre du Conseil doit, sans délai, déclarer toute situation de conflit d'intérêts potentiel ou avéré et s'abstenir de participer à toute délibération afférente à ladite situation.

**Article 15 :** Constitue un empêchement, au sens du présent décret, toute situation de nature à rendre un membre du Conseil définitivement ou durablement incapable d'exercer ses





fonctions dans des conditions conformes aux exigences de compétence, d'assiduité et d'intégrité attachées à son mandat.

Sont notamment considérés comme constitutifs d'un empêchement :

- Le décès du membre ;
- L'incapacité physique ou mentale, médicalement constatée, rendant impossible l'exercice normal des fonctions pour une durée excédant six (6) mois ;
- La perte des droits civiques ou l'interdiction d'exercer une fonction publique, prononcée par une décision judiciaire ayant acquis l'autorité de la chose jugée ;
- La condamnation pénale définitive pour des faits incompatibles avec les obligations de probité, d'honorabilité ou d'intégrité requises ;
- Le refus délibéré et répété de participer aux travaux du Conseil ou d'exécuter les missions qui lui sont confiées, constaté par délibération du Conseil.

L'existence d'un empêchement est constatée par délibération motivée du Conseil, prise à la majorité des membres, après que l'intéressé, sauf en cas de décès ou d'incapacité manifeste, a été mis à même de présenter ses observations.

**Article 16 :** Les membres du Conseil sont tenus à une stricte obligation de confidentialité à l'égard des informations, documents, faits et données dont ils ont connaissance dans l'exercice de leurs fonctions, y compris après la cessation de leur mandat. Toute violation de cette obligation peut entraîner leur révocation, sans préjudice des poursuites prévues par les textes en vigueur.

**Article 17 :** Tout membre du Conseil ayant, directement ou indirectement, un intérêt personnel dans une affaire soumise à la Commission est tenu d'en faire immédiatement déclaration et de s'abstenir de participer aux délibérations ou décisions afférentes.

Le manquement à cette obligation constitue une faute grave susceptible d'entraîner la révocation ou des sanctions disciplinaires, selon la nature dudit manquement.

#### **Chapitre IV : Cadre financier**

**Article 18 :** Les moyens de fonctionnement de la Commission sont couverts par un budget dédié inscrit au budget du ministère chargé des Finances.

**Article 19 :** Outre les crédits alloués par l'État, la Commission peut, dans le strict respect de son indépendance, bénéficier d'appuis complémentaires sous forme d'appuis techniques accordés par des partenaires au développement, dans le cadre de conventions ou d'accords dûment autorisés.

**Article 20 :** Le projet de budget annuel de la Commission est élaboré par le Président de la Commission, et soumis à l'approbation du Conseil, dans les délais fixés par les textes applicables en matière de préparation budgétaire.

**Article 21 :** Le Président de la Commission est l'ordonnateur du budget de la Commission, lequel pouvoir est à même d'être délégué par lui conformément aux lois et réglementations financières en vigueur.





**Article 22 :** Les dépenses sont exécutées dans la limite des autorisations budgétaires accordées, aucune dépense ne pouvant être engagée ou mandatée au-delà des crédits inscrits au budget approuvé.

## **Chapitre V : Missions de la Commission en matière de gouvernance des établissements et sociétés publics**

### **Section 1 : Sélection, inscription et gestion des administrateurs honorables et compétents**

**Article 23 :** La Commission constitue et tient à jour une base de données des administrateurs honorables et compétents ; laquelle est mise à la disposition des autorités compétentes en matière de nomination ou de désignation des administrateurs et publiée sur le site Internet de la Commission dans des conditions garantissant l'intégrité, la confidentialité des données sensibles et la transparence du processus.

**Article 24 :** Nul ne peut être inscrit dans la base de données des administrateurs honorables et compétents s'il ne satisfait aux conditions prévues à l'article 86 de la loi n°2025-002 du 16 janvier 2025, sur les établissements et sociétés publics.

Toutefois, la Commission peut, à titre transitoire ou exceptionnel, accorder une dispense de l'exigence tenant à la justification du suivi, avec succès, d'un cours accrédité de formation à la fonction d'administrateur sur les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise, au profit des personnes justifiant d'une expérience professionnelle avérée en matière de direction d'entreprise ou de fonctions équivalentes de gouvernance.

Les cas de dispense ainsi que les critères d'appréciation sont définis par la Commission et adoptés par délibération de son Conseil. Ils sont publiés sur le site Internet de la Commission.

**Article 25 :** La Commission assure l'actualisation régulière de la base de données des administrateurs honorables et compétents. À cet effet, elle instruit les demandes d'inscription sur la base de critères objectifs, transparents et non discriminatoires, et peut procéder, en tant que de besoin, à la vérification des informations fournies.

Elle peut également radier un administrateur de la base en cas de perte de l'une des conditions d'éligibilité prévues par la loi ou en cas de comportement manifestement contraire aux exigences d'honorabilité.

Les modalités pratiques d'instruction des demandes, de mise à jour et de radiation sont fixées par délibération du Conseil de la Commission.

La Commission statue sur toute demande d'inscription dans un délai de trente (30) jours à compter de la réception d'un dossier complet.

### **Section 2 : Sélection des mandataires sociaux**

**Article 26 :** Les candidats aux postes de mandataires sociaux des sociétés d'État et des sociétés mixtes sont identifiés par la Commission et inscrits sur la base de données dédiée





à cet effet, tel que prévu à l'article 134 de la Loi n° 2025 - 002 du 16 janvier 2025, sur les Établissements et Sociétés Publics.

L'évaluation de leurs performances relève du conseil d'administration. Toutefois, à la demande de celui-ci, la Commission peut apporter un appui méthodologique et technique pour la conduite de cette évaluation, sans se substituer aux prérogatives du conseil d'administration.

Les critères d'appréciation ainsi que les modalités d'appui méthodologique de la Commission aux conseils d'administration pour l'évaluation des performances des mandataires sociaux, sont définis par décision du Conseil de la Commission.

### **Section 3 : Sélection des administrateurs indépendants**

**Article 27 :** Pour pourvoir aux sièges d'administrateurs indépendants au sein des établissements et sociétés publics, la Commission lance un appel à candidatures public et ouvert. Cet appel est spécifique pour chaque société publique, mais peut être global pour l'ensemble des établissements publics.

**Article 28 :** La Commission évalue les candidatures reçues au regard des critères d'indépendance prévus à l'article 83 de la loi n°2025-002 du 16 janvier 2025, sur les Établissements et Sociétés Publics. Elle peut auditionner les candidats présélectionnés et solliciter toute pièce ou référence utile à l'appréciation de leur dossier.

**Article 29 :** Pour chaque siège d'administrateur indépendant à pourvoir dans une société d'État ou une société mixte, la Commission sélectionne deux candidats.

- Pour ce qui est des sociétés d'État, elle transmet au Président de la République la liste correspondante, en vue de la désignation d'un administrateur indépendant par siège. Les administrateurs ainsi désignés sont ensuite nommés par l'assemblée générale ;
- Dans les sociétés mixtes où l'État détient au moins les deux tiers du capital social, la Commission transmet au Président de la République une liste de quatre candidats, pour la désignation de deux (2) administrateurs indépendants. Ces désignations sont soumises à l'assemblée générale pour nomination. Elle transmet également aux actionnaires privés une liste de deux (2) candidats, en vue de la nomination du troisième administrateur indépendant ;
- Dans les sociétés mixtes où l'État détient moins des deux tiers du capital social, la Commission adresse au Président de la République une liste de deux (2) candidats pour la désignation d'un administrateur indépendant, et aux actionnaires privés une autre liste de deux (2) candidats pour la désignation du second.

Le troisième administrateur indépendant est désigné d'un commun accord entre les actionnaires publics et privés, à partir d'une liste de deux (2) candidats, proposée par la Commission.

À défaut d'accord, l'assemblée générale procède à un tirage au sort entre ces deux (2) candidats. Les administrateurs indépendants ainsi désignés sont nommés par l'assemblée générale.





**Article 30 :** La Commission tient à jour et publie sur son site Internet la liste des administrateurs indépendants finalement nommés.

En outre, la Commission publie, pour chaque entité concernée, la liste de candidats qu'elle transmet au Président de la République. La publication intervient au moment de la transmission ou, au plus tard, dans les quarante-huit (48) heures qui suivent, avec l'indication de la date d'envoi.

La publication s'effectue dans le respect des règles relatives à la protection des données à caractère personnel et des secrets protégés par la loi. Toute modification ultérieure d'une liste transmise, résultant du désistement d'un candidat, d'une indisponibilité ou d'un conflit d'intérêts, est portée à la connaissance du public avec mention des motifs.

**Article 31 :** La Commission établit, après avis préalable du ministre chargé des Finances et du ministre chargé de l'Économie, les règles et procédures encadrant le recrutement et la sélection des candidats aux fonctions d'administrateurs indépendants au sein des établissements et sociétés publics. Elle publie, après délibération du Conseil, des lignes directrices complémentaires destinées à en faciliter l'application et l'interprétation. Ces documents sont rendus accessibles sur le site Internet de la Commission.

#### **Section 4 : Traitement des plaintes relatives aux conditions d'indépendance, d'honorabilité et de compétence**

**Article 32 :** La Commission met en place des procédures spécifiques, formalisées par voie de l'examen des lignes directrices adoptées après délibération du Conseil, en vue de l'examen des plaintes mettant en cause la conformité d'un administrateur ou d'un mandataire social aux conditions qui lui sont applicables, notamment :

- Les conditions d'indépendance, pour les administrateurs indépendants ;
- Les conditions d'honorabilité et de compétence, pour les administrateurs honorables et compétents ainsi que les mandataires sociaux.

Toute plainte dûment motivée, émanant d'un administrateur, d'un actionnaire, d'un partenaire institutionnel ou de tout autre acteur intéressé, est enregistrée par la Commission, qui dispose d'un délai de deux (2) mois à compter de sa réception pour y statuer.

**Article 33 :** Toute personne faisant l'objet d'une plainte instruite par la Commission est invitée à présenter ses observations dans un délai raisonnable avant qu'il ne soit statué sur son cas. Elle peut être entendue à sa demande.

La Commission veille au respect du principe du contradictoire et mentionne, dans sa décision motivée, la réponse ou l'absence de réponse de l'intéressé.

**Article 34 :** Les auditions menées par la Commission, dans le cadre de l'évaluation ou du traitement d'une plainte, sont tenues à huis-clos, sauf décision motivée contraire du Conseil. Les personnes entendues peuvent se faire assister.

Les comptes-rendus d'audition sont confidentiels et ne peuvent être rendus publics sans l'accord exprès de l'intéressé ou dans les cas prévus par la loi.

**Article 35 :** Lorsqu'à l'issue de l'instruction d'une plainte visant un administrateur ou un mandataire social, il est établi que l'administrateur concerné ne remplit pas, ou ne remplit





plus, les conditions d'honorabilité et de compétence ou celles d'indépendance, ou que le mandataire social en cause ne satisfait pas, ou ne satisfait plus, aux conditions d'honorabilité et de compétence, la Commission saisit formellement le conseil d'administration, et en informe l'autorité de tutelle.

### **Section 5 : Évaluation des organes délibérants et assistance à la gestion des cadres dirigeants**

**Article 36 :** La Commission évalue périodiquement le fonctionnement des conseils d'administration des établissements et sociétés publics et l'efficacité de leur gouvernance, en conformité avec les principes de bonne gouvernance, de transparence et de responsabilité.

**Article 37 :** Les évaluations menées par la Commission s'appuient sur une méthodologie formalisée fondée sur des critères objectifs, notamment :

- L'assiduité, la contribution effective et la collégialité au sein des conseils d'administration ;
- Le respect des obligations de diligence, de loyauté et de confidentialité ;
- La réalisation des missions dévolues par les textes ;
- La conformité aux principes de gouvernance définis par la Commission.

La Commission adopte et publie, après délibération du Conseil, les lignes directrices précisant les modalités, les fréquences et les outils de cette évaluation.

**Article 38 :** Les résultats des évaluations sont transmis au conseil d'administration concerné et, le cas échéant, à l'autorité de tutelle.

Lorsque les conclusions de l'évaluation révèlent des défaillances manifestes ou récurrentes dans le fonctionnement du conseil d'administration évalué ou dans l'exercice du mandat d'un administrateur ou d'un mandataire social, la Commission peut recommander, selon le cas, des mesures correctrices, le remplacement de la personne concernée ou la révision des procédures internes de gouvernance.

**Article 39 :** La Commission assiste les conseils d'administration des sociétés publiques dans les processus de nomination et d'évaluation des mandataires sociaux.

Cette assistance s'exerce dans le cadre de règles et procédures formalisées, adoptées par la Commission après délibération de son Conseil, tenant compte des standards internationaux en matière de gestion des compétences de direction, de performance stratégique et de redevabilité.

La Commission peut proposer aux conseils d'administrations :

- Des grilles d'évaluation et des indicateurs de performance ;
- Des critères relatifs à l'intégrité, à la compétence, à l'expérience sectorielle et à la capacité à porter le projet stratégique de l'entité concernée.

L'appui de la Commission aux conseils d'administration est limité à la mise à disposition de méthodologies et d'outils d'évaluation. Il ne s'étend pas aux décisions de gestion courante. Lorsqu'elle est saisie par un conseil d'administration en vue de la révocation d'un mandataire social pour insuffisance de résultats constatée à l'issue de l'évaluation annuelle de ses performances, elle dispose d'un délai d'un mois, à compter de la saisine, pour émettre son avis.





Pendant ce délai, la Commission diligente les investigations qu'elle juge nécessaires et peut, le cas échéant, entendre le mandataire social concerné.  
L'avis, dûment motivé, est transmis au conseil d'administration et rendu public par souci de transparence.

**Article 40 :** Les règles et méthodologies encadrant les évaluations prévues au présent chapitre sont rendues publiques par la Commission, dans un souci de transparence et de prévisibilité, et font l'objet de révisions périodiques pour garantir leur conformité aux meilleures pratiques internationales en la matière.

L'assistance de la Commission dans l'évaluation du fonctionnement des conseils d'administration est exclusivement destinée à renforcer la gouvernance. Elle ne peut empiéter sur les attributions de gestion de ces conseils.

## **Chapitre VI : Transparence et redevabilité de la Commission**

**Article 41 :** La Commission exerce ses missions dans le respect des principes de transparence, de responsabilité et de redevabilité, en cohérence avec les standards internationaux en matière de gouvernance des Etablissements publics indépendants.

**Article 42 :** La Commission publie régulièrement, sur son site Internet et tout autre support approprié, les informations suivantes :

- Son rapport d'activités annuel ;
- Les lignes directrices, règlements, recommandations et manuels qu'elle adopte ;
- Les décisions relatives à la sélection et, le cas échéant, à la révocation des administrateurs et des mandataires sociaux, ainsi que les fondements et critères ayant présidé à ces décisions ;
- Les résultats des évaluations conduites sur les conseils d'administration des établissements et sociétés publics ;
- Les données statistiques agrégées relatives à l'exercice de ses missions.

**Article 43 :** Le président de la Commission présente chaque année un rapport d'activités au Conseil. Ce rapport est transmis au ministre chargé des Finances, au ministre chargé de l'Économie, ainsi qu'à l'Assemblée Nationale.

**Article 44 :** La Commission met en place un mécanisme interne de redevabilité comportant notamment :

- Un code de conduite applicable à ses membres ;
- Un dispositif de traitement des plaintes relatives à son fonctionnement.

**Article 45 :** La Commission veille à une publication proactive de ses actes et activités, dans un format accessible et compréhensible, en assurant le respect des règles de confidentialité et de protection des données personnelles, conformément aux textes en vigueur.

La Commission peut également recommander toute autre mesure qu'elle juge utile pour assurer la conformité des pratiques de gouvernance aux exigences légales en vigueur.

**Article 46 :** Les données à caractère personnel collectées, traitées ou conservées par la Commission dans l'exercice de ses missions le sont exclusivement à des fins de gouvernance





des établissements et sociétés publics, dans le respect des principes de finalité, de proportionnalité, de confidentialité et de durée limitée de conservation.

Toute personne concernée dispose d'un droit d'accès, de rectification et, le cas échéant, d'opposition, conformément aux textes en vigueur.

## **Chapitre VII : Mécanismes de collaboration institutionnelle**

### **Section 1 : Coopération institutionnelle**

**Article 47 :** La Commission établit et entretient des relations de collaboration structurées avec les autorités de tutelle des établissements et sociétés publics.

Cette collaboration vise à renforcer la gouvernance des établissements et sociétés publics, en promouvant des pratiques conformes aux principes de transparence, d'intégrité institutionnelle et de performance.

**Article 48 :** La Commission échange régulièrement avec les autorités de tutelle des informations et analyses utiles à l'exercice de ses missions, notamment en matière de :

- Suivi de la gouvernance des établissements et sociétés publics ;
- Évaluation des conseils d'administration et des mandataires sociaux ;
- Formulation d'avis ou de recommandations sur les nominations, renouvellements ou révocations des administrateurs ou mandataires sociaux ;
- Élaboration des lignes directrices relatives à la gouvernance ou à la performance des organes dirigeants.

Ces échanges peuvent prendre la forme de consultations formelles, de réunions périodiques ou de correspondances écrites.

### **Section 2 : Obligations des établissements et sociétés publics**

**Article 49 :** Les établissements et sociétés publics sont tenus de coopérer avec la Commission dans l'exercice de ses missions. À ce titre, ils sont tenus de :

- Répondre aux demandes d'information ou de documents formulées par la Commission, dans un délai de quinze (15) jours à compter de la réception de la demande, prorogeable une fois de quinze (15) jours sur demande motivée. À défaut, la Commission peut constater la carence et en saisir l'autorité de tutelle et, le cas échéant, proposer des mesures correctrices ;
- Faciliter les missions d'évaluation, d'audit ou d'enquête menées par la Commission ;
- Participer au renforcement des capacités en gouvernance proposés ou accrédités par la Commission.

La Commission peut organiser, au profit des dirigeants et administrateurs des établissements et sociétés publics, des sessions d'échange, de sensibilisation ou de formation.





**Article 50 :** La Commission peut mettre en place, en accord avec les autorités de tutelle, une plateforme de coordination et de concertation périodique en matière de gouvernance, de nomination et d'évaluation des organes dirigeants des établissements et sociétés publics.

**Article 51 :** Les autorités publiques, les dirigeants d'établissements ou de sociétés publics sont tenus de prendre toutes les mesures nécessaires pour faciliter l'accomplissement des missions de cette dernière.

## **Chapitre VIII : Dispositions Transitoires et Finales**

**Article 52 :** Dans un délai maximal de six (6) mois à compter de la publication du présent décret, les membres de la Commission sont nommés conformément aux dispositions prévues, et les moyens humains, matériels et financiers nécessaires au fonctionnement de ladite Commission sont mis à disposition.

**Article 53 :** Par dérogation aux articles 28, 29 30 et 31 du présent décret et pendant une période ne pouvant excéder deux (2) ans, les autorités de tutelle ont le pouvoir de pourvoir, par voie de nomination, aux sièges d'administrateurs indépendants au sein des établissements publics non marchands. Passé ce délai, la Commission procède immédiatement à la sélection des administrateurs indépendants. Les mandats des administrateurs nommés par les autorités de tutelle en application de la présente dérogation prennent fin de plein droit à la date de nomination des administrateurs sélectionnés par la Commission.

**Article 54 :** Le Ministre chargé des Finances est chargé de l'application du présent décret, qui sera publié au Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Fait à Nouakchott, le.....

15 DEC 2025

**El Moctar OULD DJAY**



Le Ministre des Affaires Economiques et du Développement, Ministre des Finances  
par Interim

**Abdallah Souleymane CHEIKH-SIDIA**



**Ampliations :**

- P.M/M.C.S.G.G
- M.S.G.P.R
- M.F
- D.G.B
- C.F
- I.G.E
- J.O
- D.G.A.N

